

قانون رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٥٥

باعتاد إضافة مبلغ ٩١,٩٦١ جنيهًا في إيرادات ميزانية جامعة القاهرة
للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية

وببناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد :

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتمد إضافة مبلغ ٩١,٩٦١ ج (واحد وتسعين ألفاً وتسعة
وواحد وستين جنيهاً) إلى حصيلة إيرادات ميزانية جامعة القاهرة للسنة
المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - بند ٤ - إعانتة الحكومة من ميزانية وزارة
التربية والتعليم وذلك لتسوية التقص في حصيلة الرسوم الجامعية بسبب
التوسيع في المجانية

ويؤخذ هذا المبلغ من وفور بند ١١ (إعانتات) بالباب الثاني من ميزانية
فرع ١ (الديوان العام والتعليم) بالقسم ٩ (وزارة التربية والتعليم).

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والتربية والتعليم تنفيذ هذا
القانون كل منها فيما يخصه

صدر ببيان الرياسة في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٧ ديسمبر ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد

جمال عبد الناصر حسين، بكاشي (أ.ح.)

وزير التربية والتعليم

محمد أبو نصیر

وزير التربية والتعليم (بالنيابة)

كمال الدين حسين، صاغ (أ.ح.)

جنب
٣٥٦٥,٥٧١
قسم ٢٤ - (إعانتة غلاء المعيشة) اعتاد إضافي قدره
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة.

جنب
٤٨٦,٧٦٥
قسم ٢٧ - (تكليف العمال الذين تركوا خدمة
الجيش البريطاني) اعتاد إضافي قدره
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور قسم ٢٥
(تكليف تعديل قيم بعض المؤهلات الدراسية).

جنب
٣,٣٨٤
قسم ٢٩ - (تكليف تعزيز إدارة التحصيل والإحصاء)
اعتاد إضافي قدره

جنب
٥,٢٨٢,٣٠٣
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور القسم ٢٣
(مصالحة تصفيية حالة الطوارئ).

مادة ٢ - على وزراء المالية والاقتصاد والصحة العمومية والخارجية
والزراعة والأشغال العمومية والداخلية والربية والتعليم والحربيه تنفيذ هذا
القانون كل منهم فيما يخصه ما

صدر ببيان الرياسة في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٧ ديسمبر ١٩٥٥)

وزير الصحة العمومية
رئيس مجلس الوزراء
نور الدين طراف جمال عبد الناصر حسين، بكاشي (أ.ح.)

وزير الزراعة
وزير الخارجية
عبد الرزاق صدق محمود فوزى

وزير الداخلية
ذكرى عبدي الدين، بكاشي (أ.ح.) أ.م.د عبد الشر باصي

وزير التربية والتعليم
عبد الحكم هامر، لواء (أ.ح.) كمال الدين حسن، صاغ (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

محمد أبو نصیر